

## إيلان بابيه\*

### مذبحة غزة ٢٠١٤ من منظور تاريخي\*\*

تحلل هذه المقالة عدوان "الجرف الصامد" الإسرائيلي على غزة من منظور تاريخي "يكشف بوضوح سياسة الإبادة الجماعية التي تنتهجها إسرائيل"، كـ "سياسة للقتل الجماعي بالتدريج، والذي يُعدّ النتيجة الحتمية للاستراتيجية التي تتبّعها إسرائيل تجاه الفلسطينيين عامة، والمناطق المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ خاصة." وتفنّد المقالة أيضاً الرواية الغربية التي تزعم أن "هجوماً صاروخياً غير مبرر شنته حماس على الدولة اليهودية، فاضطرت إسرائيل إلى الرد دفاعاً عن نفسها".

التحفظات على حجم القوة التي استخدمتها إسرائيل، غير أنها توافقها على مضمون تلك الحجة. بيد أن هذه الرواية الإسرائيلية قوبلت بالرفض التام من العالم الافتراضي ووسائل الإعلام البديلة، لأننا نجد إجماعاً على إدانة العدوان الإسرائيلي واعتباره جريمة حرب.

الفارق الرئيسي ما بين التحليل من الأعلى والتحليل من الأسفل هو مدى رغبة الناشطين في إجراء دراسة أعمق للسياق الأيديولوجي والتاريخي للعملية الإسرائيلية

**يشعر** الناس في غزة، وفي أماكن أخرى من فلسطين، بخيبة أمل إزاء غياب أي ردة فعل دولية مهمة على المذبحة والدمار اللذين خلّفهما، العدوان الإسرائيلي على القطاع. ويبدو أن العجز، أو الإحجام عن القيام بأي فعل، ناجمان بالدرجة الأولى عن قبول الرواية الإسرائيلية والحجج التي توردها عن الأزمة. فقد أعدت إسرائيل رواية غاية في الوضوح بشأن المذبحة في غزة: إنها المأساة التي تسبب بها هجوم صاروخي غير مبرر شنته "حماس" على الدولة اليهودية، فاضطرت إسرائيل إلى الرد دفاعاً عن نفسها. وقد يكون لدى وسائل الإعلام الرئيسية والأوساط الأكاديمية والسياسية الغربية بعض

\* أستاذ في جامعة إكستر (بريطانيا)، وهو من المؤرخين الإسرائيليين الجدد.  
\*\* ترجمة: ريم دبيات.

دفع الجشع إسرائيل إلى محاولة الاحتفاظ بالضفة الغربية وقطاع غزة ضمن منطقة حكمها وسيطرتها منذ حزيران / يونيو ١٩٦٧. فقد بحثت إسرائيل عن طريقة للاحتفاظ بالأراضي التي احتلتها في تلك السنة من دون إدماج سكانها وإعطائهم حقوق مواطنيها، وشاركت، في الوقت نفسه، في مهزلة "عملية السلام" في محاولة منها لشراء الوقت، أو للتغطية على سياساتها الاستعمارية المنفردة على الأرض. وفرّقت إسرائيل طوال عقود من الزمن ما بين المناطق التي تريد السيطرة المباشرة عليها، وتلك التي تديرها بشكل غير مباشر، من أجل تقليص عدد الفلسطينيين إلى الحد الأدنى على المدى الطويل، فضلاً عن استخدام وسائل أخرى كالتطهير العرقي والتضييق الاقتصادي والجغرافي. وهكذا تم تقسيم الضفة الغربية في الواقع إلى مناطق "يهودية" وأخرى "فلسطينية" - وهو واقع يستطيع معظم الإسرائيليون التعايش معه بافتراض أن الفلسطينيين في المناطق المعزولة (البانتوستانات) سعداء باحتجازهم ضمن هذه السجون الضخمة. إن الموقع الجيوسياسي للضفة الغربية يعطي، على الأقل، الانطباع في إسرائيل، أنه يمكن تحقيق ذلك من دون توقّع اندلاع انتفاضة ثالثة، أو مواجهة إدانة دولية واسعة. إن قطاع غزة، ونظراً إلى موقعه الجيوسياسي الاستثنائي، لا يتلاءم بسهولة مع هذه الاستراتيجية. فمُنذ سنة ١٩٩٤، وحتى بعد ذلك، عندما وصل أريئيل شارون إلى السلطة كرئيس للحكومة في أوائل الألفية الثانية، كانت الاستراتيجية المتبعة هناك تقوم على تحويل غزة إلى غيتو، على أمل إلقاء سكانه - ١,٨ مليون نسمة اليوم - في غياهب النسيان الأبدي.

في غزة، ويجب العمل على تعزيز هذا التوجه أكثر فأكثر، وهذه المقالة مجرد محاولة متواضعة للمساهمة في هذا الاتجاه.

إن التقويم التاريخي، والتحليل السياقي للعدوان الإسرائيلي على غزة، والاعتداءات الثلاثة التي سبقته منذ سنة ٢٠٠٦، تكشف بوضوح سياسة الإبادة الجماعية التي تنتهجها إسرائيل هناك. إنها سياسة للقتل الجماعي بالتدريج، والذي يُعدّ النتيجة الحتمية للاستراتيجية التي تتبناها إسرائيل تجاه الفلسطينيين عامة، والمناطق المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ خاصة.

ويجب التشديد على هذا السياق التاريخي، فآلة الدعاية الإسرائيلية تحاول مراراً وتكراراً رواية سياسات إسرائيل خارج السياق، وتحوّل الذريعة التي تستخدمها لكل موجة تدمير جديدة إلى مبرر رئيسي لجولة أخرى من الذبح العشوائي في حقل القتل الفلسطيني.

إن استراتيجيا إسرائيل في إعطاء سياساتها الوحشية سمة الرد العاجل على هذا العمل الفلسطيني أو ذاك، هي استراتيجية قديمة قدم الوجود الصهيوني نفسه في فلسطين، وقد استُخدمت عدة مرات كمبرر لتنفيذ الرؤية الصهيونية إلى فلسطين المستقبلية التي يوجد فيها، إن وُجد، عدد قليل جداً من الفلسطينيين الأصليين. وعلى مر السنين تبدلت الوسائل المتبعة لتحقيق هذا الهدف، غير أن الصيغة لم تتغير: أياً تكن الرؤية الصهيونية إلى الدولة اليهودية، فإن تحقيقها لن يكون إلاّ بعدم وجود عدد كبير من الفلسطينيين فيها. وقد امتدت الرؤية الإسرائيلية في الوقت الراهن، كي تشمل تقريباً كامل أراضي فلسطين التاريخية، حيث لا يزال يعيش ملايين الفلسطينيين. وواجهت هذه الرؤية المتعاقب عندما

الحقوق الإنسانية والمدنية، واعتبرت إسرائيل ذلك تطورات مثيرة للقلق.

تلك الذريعة حددت وقت العدوان، غير أن ضراوته كانت نتيجة عجز إسرائيل عن صوغ سياسة واضحة تجاه القطاع الذي أنشأته في سنة ١٩٤٨. والأمر الوحيد الواضح في تلك السياسة هو القناعة الراسخة بأن القضاء على "حماس" في قطاع غزة من شأنه تحقيق الغيتو هناك. ف منذ سنة ١٩٩٤، وحتى قبل استلام "حماس" السلطة في قطاع غزة، كان من الواضح، بسبب الموقع الجيوسياسي الشديد الخصوصية للقطاع، أن أي إجراءات عقابية جماعية، كمثل تلك المتخذة الآن، لن تكون إلا عملية تدمير وقتل جماعي، وبعبارة أخرى: إبادة جماعية بالتدريج.

والإقرار بذلك لم يردع قط الجنرالات الذين يعطون أوامرهم لقصف الناس جواً وبحراً وبرا، ذلك بأن تقليص عدد الفلسطينيين في جميع أنحاء فلسطين التاريخية لا يزال هو الرؤية الصهيونية، وتحقيق هذا الهدف يتطلب نزع صفة الإنسانية عن الفلسطينيين. وقد اتخذت تلك الرؤية والسلوك في غزة أكثر الأشكال وحشية.

وكما كان يحدث في الماضي، فإن إقرار التوقيت المحدد لهذه الحملة تم وفقاً لاعتبارات إضافية، فالاضطرابات الاجتماعية الداخلية التي بدأت في سنة ٢٠١١، لم تهدأ بعد، وكان هناك لبعض الوقت مطالبات شعبية بخفض النفقات العسكرية وتحويل الأموال من ميزانية "الدفاع" الضخمة إلى الخدمات الاجتماعية. ووصف الجيش هذه المطالب بأنها عملية انتحار، ولهذا لن يكون هناك أفضل من القيام بعملية عسكرية من أجل خنق

لكن هذا الغيتو أثبت تمرده وعدم استعداده للعيش في ظل الأوضاع الخانقة والعزلة والتجويع والانهيار الاقتصادي. لم يكن هناك أي طريقة لإحاقه بمصر، لا في سنة ١٩٤٨ ولا حتى في سنة ٢٠١٤. ففي سنة ١٩٤٨ دفعت إسرائيل إلى منطقة غزة (قبل أن تصبح قطاعاً) مئات الآلاف من اللاجئين الذين هجرتهم من شمال النقب والساحل الجنوبي، رغبة في إبعادهم أكثر عن فلسطين. ولفترة من الزمن بعد سنة ١٩٦٧، أرادت إسرائيل إبقاء غزة كمصدر للعمالة غير الماهرة، لكن من دون إعطائها أي حقوق إنسانية ومدنية. وعندما قاوم الشعب المحتل الاضطهاد المتواصل عبر انتفاضتين، جرى شطر الضفة الغربية إلى منطقتين معزولتين صغيرتين محاطتين بمستعمرات يهودية، إلا أن هذا لم ينجح في قطاع غزة الصغير والمكتظ جداً. ولم يتمكن الإسرائيليون من تحويل القطاع إلى ضفة غربية، إن جاز التعبير، ولهذا قاموا بتطويقه كغيتو، وعندما قاوم سمحت إسرائيل للجيش باستخدام أشد ما يمتلكه من الأسلحة الفتاكة من أجل تدميره، وأصبحت الإبادة الجماعية هي النتيجة الحتمية لفعل تراكمي من هذا النوع.

إن حادثة قتل ثلاثة مراهقين إسرائيليين، اثنان منهما قاصران، كانوا قد اختطفوا في حزيران / يونيو في الضفة الغربية المحتلة، والتي كانت في الأساس انتقاماً لمقتل أطفال فلسطينيين في أيار / مايو، أعطت إسرائيل الذريعة، أولاً وقبل أي شيء، لتقويض المصالحة الهشة التي جرت بين "فتح" و"حماس" ذلك الشهر، والتي أعقبت قرار السلطة الفلسطينية التخلي عن "عملية السلام" وتوجيه نداء إلى المنظمات الدولية من أجل محاكمة إسرائيل وفقاً لمعايير

ضئيل مقارنة بالفضائع المرتكبة في العراق وسورية. ومثل هذه المقارنات لا يُجرى في العادة من منظور تاريخي أوسع نطاقاً، لكنه قد يكون من الملائم أكثر النظر في التاريخ الفلسطيني الطويل من أجل إعطاء تقويم لمعاناة الفلسطينيين مقارنة بالمذابح التي تجري في أماكن أخرى.

غير أن ثمة حاجة إلى أكثر من النظرة التاريخية من أجل فهم أفضل للمذبحة التي وقعت في غزة، ذلك بأن الأمر، علاوة على هذا، يتطلب مقارنة جدلية تحدد العلاقة ما بين الحصانة التي تتمتع بها إسرائيل والتطورات المريعة في أماكن أخرى.

فالتجرد من الإنسانية في العراق وسورية يجري على نطاق واسع وبصورة مرعبة، مثلما هي الحال في غزة، لكن هناك اختلافاً جوهرياً واحداً ما بين تلك الحالات، وبين الوحشية الإسرائيلية: ففي الأولى هناك إجماع في أنحاء العالم كافة على إدانتها ووصمها بالهمجية واللاإنسانية، في حين أن ما ترتكبه إسرائيل لا يزال يحظى برخصة علنية وموافقة رئيس الولايات المتحدة وقادة الاتحاد الأوروبي وغيرهم من أصدقاء إسرائيل في العالم.

والفرصة الوحيدة لنجاح النضال ضد الصهيونية في فلسطين هي النضال استناداً إلى أجندة الحقوق الإنسانية والمدنية التي لا تميز ما بين انتهاك وآخر، كما أنها تحدد بوضوح الضحية والمعتدي. فأولئك الذين يرتكبون الفضائع في العالم العربي ضد الأقليات المضطهدة والمجتمعات المغلوبة على أمرها، علاوة على الإسرائيليين الذي يرتكبون الجرائم بحق الشعب الفلسطيني، يجب أن يحاكموا جميعاً وفقاً للمعايير الأخلاقية والمعنوية ذاتها، لأنهم كلهم مجرمو حرب، ولو أن المجرمين في الحالة

الأصوات التي تطالب الحكومة بخفض النفقات العسكرية.

وعادت إلى الظهور ضمن هذه الموجة أيضاً بصمات نموذجية من العمليات السابقة لهذه الإبادة الجماعية المتدرجة، فكما حدث في أول عملية ضد غزة، "أمطار الصيف" في سنة ٢٠٠٦، والعمليات التي تلتها في سنة ٢٠٠٩ "الرصاص المصوب"، وفي سنة ٢٠١٢ "عمود السحاب"، يمكن للمرء أن يشهد مرة أخرى الإجماع اليهودي الإسرائيلي على دعم المجزرة بحق المدنيين في قطاع غزة، ومن دون سماع أي صوت معارض ومهم. وكعادتها دائماً، تصبح الأوساط الأكاديمية جزءاً من آلة الحرب، إذ عرضت الجامعات المتعددة على الحكومة هيئاتها الطلابية كي تخوض معركة تعزيز الرواية الإسرائيلية عبر الفضاء الإلكتروني ووسائل الإعلام البديلة.

وأثبتت وسائل الإعلام الإسرائيلية، بدورها، ولاءها للخط الذي انتهجته الحكومة من خلال إحجامها عن عرض أي صورة للكارثة الإنسانية التي تسببت بها إسرائيل، وإخبارها جمهورها أنه في هذه المرة "العالم يفهمنا، وهو وراءنا". وهذه العبارة صحيحة إلى حد ما، ما دامت النخب السياسية الغربية لا تزال توفر الحصانة القديمة للدولة اليهودية. والمثال لذلك هو الدعوة الأخيرة التي وجهتها الحكومات الغربية إلى المدعي العام في محكمة الجنايات الدولية في لاهاي من أجل عدم النظر في جرائم إسرائيل في غزة. وقد حذا العديد من وسائل الإعلام الغربية حذو مثيلاته الإسرائيلية، وقدم المبررات للإجراءات الإسرائيلية.

وهذه التغطية المشوّهة يغذيها شعور الصحافيين الغربيين بأن ما يجري في غزة

العالم الذي يمكن أن يكون أكثر  
فاعلية في رده على جرائم الحرب في  
الأماكن الأخرى. فوقف الإبادة الجماعية  
المتدرجة في غزة، وإعادة الحقوق الإنسانية  
والمدينة إلى الفلسطينيين أينما يكونوا، بما  
في ذلك حق العودة، هما السبيل الوحيد لفتح  
أفق جديد أمام التدخل الدولي المجدي في  
الشرق الأوسط ككل. ■

الفلسطينية مارسوا عملهم فترة أطول من  
سواهم. وفعالاً، لا يهم ما هي الهوية الدينية  
للأشخاص الذين يرتكبون الفظائع، أو ما هو  
الدين الذي يدعون الحديث باسمه، فسواء دعوا  
أنفسهم جهاديين أو يهوداً أو صهيونيين،  
فإنهم يجب أن يعاملوا بالطريقة نفسها.  
إن العالم الذي سيتوقف عن استخدام  
المعايير المزدوجة في تعامله مع إسرائيل هو

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

## الدوريات الفلسطينية الصادرة في لبنان

٢٠١٤ - ١٩٤٨

دراسة بيبليوغرافية

أحمد طالب

١٦٥ صفحة ١٠ دولارات